# الفصل 15
# تحذير: هذه الرسالة مثال صارخ على الديمقراطية

**«إنَّ أكثر الأشخاص خطرًا على أي حكومة هو ذلك الشخص القادر على التفكير العقلاني، والتوصل إلى الاستنتاجات وحده؛ لأنَّه في النهاية سيستخلص أنَّ حكومته غير نزيهة، ومعتوهة، ولا تطاق».**

**هنري لويس منكن، كاتب أمريكي (1880م-1956م).**

أفترضُ أنَّه يمكنك تسمية هذا سنة في البراري، وفي هذه الحالة من المفيد أن تتذكَّر أنَّني وُلِدت في ألاسكا، فإذا كان من أحد يستطيع أن يعيش في البرية فهو أنا.

أنا الآن خارج الخدمة، وقد تخطيت مرحلة الطرد من وكالة الاستخبارات الأمريكية، تلك المرحلة التي تعلن فيها الوكالة المصدر الذي يكشف الحقائق (شخصًا غير موغوب فيه)، وإلا لكانوا - حتى الآن- يحومون حول بيتي، ويُحدِّقون من النوافذ، ويهبطون من المدخنة؛ ولكنَّهم لم يتركوني وحدي، وصدقوني عندما أقول إنَّ العملاء السريين ظلوا يراقبونني من قرب. أنتم تعتقدون أنَّني مصابة بجنون الارتياب، أليس كذلك؟ إذن، دعوني أُثبت لكم خطأ اعتقادكم.

لقد طوى أتباع معسكر السلام خيامهم بعد الغزو، لكنَّني وبعض الأصدقاء العنيدين قررنا أن نُحدِث فرقًا بالنسبة إلى الاحتلال.

سألنا أنفسنا: ماذا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك؟ لم تتوقف جهودنا بعد الغزو والاحتلال، فسافر بعض أصدقائي الرائعين، مثل مثنى الحانوتي ومحمد العمري إلى بغداد، وحاولوا مساعدة السنَّة على الانخراط في العراق الجديد، وإرشادهم إلى كيفية المشاركة في الانتخابات، وحماية حقوقهم السياسية من دون اللجوء إلى العنف، وكان الحانوتي والعمري قد قدَّما مساعدة إنسانية للمواطنين العراقيين في أثناء فرض العقوبات، عن طريق منظمة (حياة من أجل الإغاثة والتنمية)، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي كانت مرخصة من وزارة الخارجية لنقل الأدوية والإمدادات إلى العراق، ونتيجةً لهذا الجهد؛ فقد كوَّنا علاقات قوية بالمجتمع العراقي.

وعلى النقيض من ذلك، اكتشفت الحكومتان الأمريكية والبريطانية في أثناء انتشائهما بالنصر، أنَّ حلفاءهما العراقيين، مثل أحمد الشلبي، ليس لهم أصدقاء أو أتباع داخل العراق، ولم يؤيدهم أحد، وكان المنفيون الوحيدون الذين تباهوا بمعسكر صغير من المؤيدين، هم محمد باقر الحكيم، مُؤسِّس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وأعضاء حزب الدعوة المتشدد، وكان أتباع التنظيمين قد لجأوا إلى إيران في أثناء حكم صدام حسين، وكان معظم العلمانيين يكرهونهم بشدة لارتباطاتهم بإيران، وبالرغم من أنَّ وسائل الإعلام الغربية قد حاولت التقليل من أهمية هذا الموضوع، فإنَّ معظم العراقيين رأوا أنَّ تأييد هؤلاء المعارضين للعقوبات البائسة يُعَد جريمة حرب لا تغتفر في حق الشعب العراقي، ولولا حماية الجنود الأمريكيين والبريطانيين لهم لكانوا ذُبِحوا عند عودتهم، ونسيهم التاريخ.

اغتيل الحكيم بعد وقت قصير من عودته إلى بغداد على يد فصيل معارض يدعم مقتضى الصدر الذي ظلت عائلته بين أكناف الشعب العراقي في مرحلة العقوبات.

كان العائدون يتمسكون بأعلى منصب يحتلونه في العراق الجديد، وفي الأسابيع الأُولى من الاحتلال نفَّذ المنفيون العائدون إستراتيجيةً محددةً للاستيلاء على السُّلْطة؛ فبعد سقوط بغداد مباشرة أخذوا يستعينون بالجنود الأمريكيين لاقتحام بيوت المواطنين العاديين في منتصف الليل؛ بغية اعتقال المسؤولين العراقيين السابقين، والمعلمين، والقضاة، والموظفين - صغارًا وكبارًا- الذين قد يتحدون سُلْطتهم في الانتخابات القادمة.

بـدأت موجـات الاعتقـال التـي نفَّذهـا الجنـود الأمريكيـون قبل أشـهر مـن بدايـة المقاومة العراقيـة. يومهـا، لم توجـد أي مقاومـة، ولم يكـن تنظيم القاعدة قـد ظهر على السـاحة بعدُ، ولكنَّهم كانوا يعتقلون أي ذكر يزيد طوله على متر ونصف المتر.

وقد باشـر المنفيون منذ البداية اصطياد منافسـيهم السياسـيين، وحاولوا القضاء على أي فـرد يمكـن أن يكـون بديلًا قياديًّا، ولذلـك لا نرى هذه الأيام أحدًا يشـارك في قيادة البلاد من خارج حلقة المنفيين الذين بنوا طموحاتهم وهم في لندن وطهران وديترويت، وقد رُفضت أوراق (511) مرشحًا في انتخابات برلمان عام 2010م.

عندما رأيت هذا النشاط المحموم وجدت ضالتي في سياسات الاحتلال، واقتنعت أنَّ الشعب العراقـي يمكـن أن ينـال ديمقراطيـة وحقوق إنسـان حقيقية، وليـس مـا أُسـميها (ديمقراطية البندقيـة). إنَّ منـع المرشـحين يناقض المزاعم كلها عـن الانتخابات الحرة والنزيهـة؛ لأنَّ أي إنسـان في الأنظمـة الديمقراطية الحقيقية يسـتطيع الترشـح لمنصب عـام، ولا يحق للمعارضة فرض المرشحين أو شطب الفائزين؛ لذلك، فقد مارست دور المراقب من واشنطن.

كان الاحتـلال قـد بدأ فعلًا يعاني اختـلالات عدَّة، منها ذلك الخـبر الصادم في الصحافة البريطانيـة الـذي ورد ذكره في شـهر يونيو عـام 2003م، والذي يفيد بأنَّ الجنـود البريطانيين صـوروا الأسـرى العراقيـين عراةً في وضـع يحاكي عملية اللواط، ونُشـرت صـور لبعض الجنود وهم يضحكون على سجين عراقي مقيَّد اليدين والقدمين، يتدلى من حبل مربوط برافعة [266].

شـاهدت هذه الصور البشـعة شـابة شجاعة اسـمها كيلي تلفورد في محل التصوير الخاص بها في لندن، فاستدعت الشرطة فورًا.

«لقـد رأيـت تلك النظـرة في وجهه، كان مرعوبًا، لن أنسـى تلك النظرة الخائفة المشـدوهة طوال حياتي»، هكذا قالت الشابة لصحيفة (صن).

نُشـرت هذه الفضيحة قبل سـنة من اكتشاف عمليات تعذيب وإساءات جنسية بحق الأسرى العراقيين في سـجن (أبو غريب) الذي كان يديره الجيش الأمريكي، وقد أظهرت الصور التي تسرَّبت من المعتقل تشابهًا في أوضاع الإيحاء الجنسي للسجناء؛ ما يشير إلى أنَّ هذه السياسة كانت متعمَّدةً ومنسَّـقةً من أجل تخنيث الرجال العراقيين، والحقيقة أنَّ هذا الإذلال الجنسـي

كان مُطبَّقًا في عموم البلاد، من الشمال إلى الجنوب، منذ احتلال الإنجليز والأمريكيين للبلاد؛ لذلك، يتعيَّن على الجنود البريطانيين والأمريكيين الذي اعتُقلوا بسبب هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مثل غاري بارتلام من الكتيبة الملكية الأُولى [267]، وليندي إنجلاند من ولاية ويست فرجينيا في الولايات المتحدة [268]، أن يتوقفوا عن إلقاء اللوم على الآخرين بسبب ممارساتهم المشينة، التي أُدينت شبيهاتها طوال الصراعات المسلحة في المئة عام الماضية.

لقد أدين كلاهما بجريمة تصوير السجناء وهم عراة في أوضاع جنسية مُقززة لتسلية جنود الاحتلال، والشيء الذي لا يمكن أن يغتفر هو أنَّ الضباط الأمريكيين والبريطانيين سمحوا بمثل هذه التصرفات المعيبة، وفشلوا في جعل جنودهم يتصرفون باحترام مع المواطنين العراقيين، وقد ألحق فشل القيادة هذا أضرارًا لا تُحصى بجهود الاحتلال الرامية إلى السيطرة على البلاد.

وتأسيسًا على ما سبق، فإنَّني لست آسفةً على الرسالة التي وجهتها إلى السفير البريطاني في الأمم المتحدة جيريمي جرينستوك في الرابع من شهر يونيو عام 2003م [269]، قبل نشر وسائل الإعلام فضيحة سجن (أبو غريب)، نيابةً عن العراقيين الذين تعرَّضوا للإساءة.

«نود أن نلفت انتباه الحكومة البريطانية إلى أنَّنا نعتزم رفع قضية جنائية على رئيس الوزراء توني بلير وبريطانيا لانتهاكهما اتفاقات جنيف الخاصة بالحرب، وننوي الحصول على أكبر تعويض مالي لضحايا الجرائم البريطانية والأمريكية، بقدر التعويضات نفسه الذي طالبت فيه بريطانيا والولايات المتحدة لمواطنيها في الماضي، وسوف تكتشفون أنَّ ثمن الحط من الكرامة والإنسانية ليس رخيصًا.

ومن أجل حماية الخزينة البريطانية، إن لم نقل من أجل حماية الكرامة الإنسانية، فإنَّنا نحث بريطانيا والولايات المتحدة على السماح للصليب الأحمر الدولي بدخول السجون والمعتقلات كلها التي يُحتجز فيها أسرى الحرب العراقيون، ونود تحذيركم من عدم إبقاء الأسرى مقيَّدين ومقنَّعين دائمًا في ظروف أسوأ من ظروف معتقل غوانتانامو.

سيكون من صالح بريطانيا ضمان وقف هذه الممارسات الرهيبة، ويجب ألَّا يساوركم شك في أنَّ بريطانيا ستدفع ثمنًا باهظًا لأفعالها الإجرامية، نحن على استعاد لحماية ذلك القانون والدفاع عنه، مع تأكيد أنَّنا – في الحقيقة- ندافع عن أفضل القيم الأخلاقية للإنسانية».

أُقسم أنَّني كنت أعني كل كلمة كتبتها في هذه الرسالة، وقد نجحت منظمة العفو الدولية في إجبار الجيش البريطاني على محاكمة عدد من الجنود لارتكابهم جرائم حرب، وعلى إجراء تحقيق مطوَّل عن الإساءات بحق الأسرى، وهي الإساءات الشبيهة بالفظائع الأمريكية في سجن (أبو غريب) [270].

أما بالنسبة إليَّ فقد أخذت أستكشف الفرص لجمع الأموال؛ بغية رفع قضية قانونية من شقين: أولهما داخل العراق، والثاني في المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي.

كان هدفي تعيين فريق قانوني داخل العراق لحماية المحتجزين الذين اعتُقلوا في مداهمات منتصف الليل في المناطق السنِّية، وتمثيل العائلات الفقيرة في متابعة قضايا معتقليها [271].

كان هدفي أيضًا توثيق هذا الفريق حالات السرقة المتفشية للأموال والممتلكات، مثل الهواتف النقالة والكنوز التي نهبها الجنود الأمريكيون من بيوت العراقيين، وحالات اغتصاب النساء، وإطلاق النار العشوائي من قوات التحالف، وهذه كلها ممارسات تغاضت عنها السلطات الأمريكية، وقد أحدثت هذه الإساءات غضبًا واحتقانًا في أوساط المواطنين الفقراء.

كان هدفنا توثيق هذه الجرائم لتقديم مرتكبيها إلى المحاكمات العسكرية، وحظرها على مستوى القيادة [272] [273].

ومما يُؤسَف له أنَّ الإساءات إلى المواطنين العراقيين – في ظل غياب طريقة لتوثيقها- قد تسارعت مع مرور الوقت؛ فقد اعترفت القيادة العسكرية أنَّ ما نسبته (70–90%) من المعتقلين العراقيين حتى عام 2009م لم يقترفوا أي جريمة، وإنَّما جاء اعتقالهم بدافع الانتقام أو طلب المال؛ إذ كان الجنود الأمريكيون يدفعون (2500) دولار لكل مخبر عن كل عملية إبلاغ تؤدي إلى اعتقال مشتبه به، وقد ظل كثيرون من هؤلاء المعتقلين من دون محاكمة سنوات عدَّة [274].

أما الشق الثاني من القضية فتركز على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وتمثلت فكرة الذهاب إليها في تعيين مجموعة من المحامين، مدعومين بعراقيين، في محاولة لترسيخ سابقة قانونية للحماية القانونية الإجبارية لحقوق الإنسان في ظل الاحتلال [275]، وفرض غرامات مالية في حال انتهاك أي من هذه الحقوق. كان من شأن ذلك أن يُوفِّر آلية تنفيذ لاتفاقيات جنيف الدولية الخاصة بالحرب، وهي آلية قانونية مهمة، لكنَّ الالتزام بها يظل اختياريًّا، في حين أنَّ الولايات المتحدة تتجاهلها.

من أجل تنفيذ هذا الجزء من القضية، وقع اختياري على محامٍ متخصص في حقوق الإنسان، يحظى باحترام كبير، اسمه ستانلي كوهين، وقد نادى بتطبيق القانون الدولي للاعتراف بحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان فريقه القانوني قد سعى بشجاعة إلى إخضاع إسرائيل للمساءلة وفقًا للقانون الدولي بهدف حماية الفلسطينيين من سياسة الأبارثايد الإسرائيلية. كنا نعتقد أنَّه إذا ساندت المحاكم الدولية حقوق الإنسان، فإنَّنا نستطيع إقناع العراقيين بالوثوق بها بدلًا من اللجوء إلى العنف لمقاومة الظلم.

هل كانت رؤيتنا مثاليةً؟ ربما، ولكنَّ هذه كانت خطتي، لقد احتجت إلى نصف مليون دولار للبدء بتنفيذها، كان نصف المبلغ سيذهب إلى فريق ستانلي الذي سيرفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية [276]، أما النصف الثاني من المبلغ فكان سيُخصَّص لتمويل العيادة القانونية في بغداد، كان هذا المبلغ بسيطًا مقارنةً بالإنجازات التي كانت القضية ستحققها.

ولا داعي للقول إنَّ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تُحبِّذ – بأي طريقة، أو صورة– قيام وسيط سري سابق تابع لها بمضايقة السفير البريطاني في الأمم المتحدة، والتهديد برفع قضايا قانونية على (تحالف الراغبين) من أجل حماية المواطنين العراقيين من إساءات الجنود المنفلتين.

لم يعجبهم ذلك بكل تأكيد؛ فقد اعترض مكتب التحقيقات الفيدرالي رسائل الفاكس المُوجَّهة إلى السفير البريطاني في الرابع من شهر يونيو عام 2003م، إضافةً إلى عشرات الرسائل المُوجَّهة إلى الكونغرس والأمم المتحدة؛ للاحتجاج على الحرب، وسياسات الاحتلال [277].

وفي اليوم الثاني عشر من شهر يونيو تلقيت تحذيرًا من زملائي القدامى في وكالة الاستخبارات الأمريكية بالتزام الصمت حيال مختلف القضايا المتعلقة بالعراق.

لم يكن التحذير غامضًا، وإنَّما كان واضحًا ومباشرًا في رسالةٍ بالبريد الإلكتروني، عنوانها (بوليصة تأمين على الحياة) باسم صديقي الدبلوماسي العراقي السابق السيد (أ)، الذي وافق قبل الحرب على التعاون مع الولايات المتحدة لتعقُّب الإرهابيين الأجانب، وقد أكد استخدام اسمه في هذه الرسالة أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت على دراية بعلاقتي الخاصة بذلك الدبلوماسي، وأكد ذلك أيضًا أنَّهم لن يَقْصِروا هجومهم عليَّ، وإنَّما سيلاحقون مصادري القديمة في بغداد، لقد أرادوا القول إنَّ حياة هؤلاء مرهونة بتصرفاتي وأفعالي، وإنَّ عليَّ الاختباء والتزام الصمت حيال قضايا العراق كلها إذا كنت حريصةً على حياتهم.

لقد أرعبني ذلك كثيرًا، لكنَّهم كانوا خائفين أيضًا، كان كلٌّ منا مُصمِّمًا على إقصاء الآخر والقضاء عليه، وأدركت أنَّ هذه الرسالة لن تكون نهاية المواجهة؛ لأنَّ رجال الاستخبارات يتحولون إلى حيوانات خطيرة عنما يشعرون بالتهديد، ولا شك في أنَّهم قد قرروا أن يتحرى شخص ما عما أنوي فعله، ومن الواضح أنَّهم لم يضيعوا وقتًا لحشد قواتهم.

وكما قلت من قبل؛ فإنَّهم إذا أرادوك سيأتون، ويقضون عليك، وهذا ما فعلوه تحديدًا.

في اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو عام 2003م تلقيت مكالمة هاتفية في الساعة السابعة صباحًا [278].

في تلك المكالمة، قال رجل بلكنة عربية إنَّه يريد التحدث إليَّ قبل ذهابي إلى العمل، وسأل إن كنت أستطيع مقابلته في موقف السيارات التابع لمطعم سافوي، كان واضحًا أنَّ الرجل قد اقتحم بلدتي الهادئة، وعرف موعد خروجي إلى العمل؛ لأنَّني كنت قد عدت للتو بعدما أخذت كلبي للتريض.

في كثير من الأحيان يفقد معظم الناس أعصابهم حين يتلقون مكالمة كهذه، لكنَّ الأمر يختلف بالنسبة إلى الوسيط السري؛ لأنَّنا مُدرَّبون على التعامل مع هذا النوع من المكالمات الغامضة. وبالرغم من أنَّني كنت متقاعدة رسميًّا، فإنَّ الظروف تحتم عليك أن تعود إلى اللعب مرَّةً أخرى، وهذه لعبة حقًّا، وعندما يطلب إليك ذلك، فاللعبة لا تنتهي أبدًا، وأنت لا تخرج

منها في واقع الأمر، وبهذا التصور في مخيلتي وافقت على أن أكون في ذلك المكان خلال نصف ساعة، كما طلب.

سرنا على الأقدام أقل من عشر دقائق، قال لي في أثنائها إنَّ اسمه آدم، وإنَّه جاء من ميتشيغان، وأخبرني أنَّ مجموعة صغيرة من المستثمرين تنوي تنفيذ مشروع سلام داخل العراق، في محاولةٍ لإنهاء الاحتلال. والأخطر من ذلك كان ادعاؤه معرفة صديقي مثنى الذي يعيش في ديربون بولاية ميتشيغان، كانت المحادثة قصيرةً لأنَّني كنت سأذهب إلى العمل، لكنَّني وافقت على لقائه في فندق بالتيمور مارينا مساء ذلك اليوم [279].

ونظرًا إلى طبيعتي؛ فإنَّني لا آخذ الأشياء بحُسن نية كما يقال لي، كان التوقيت مريبًا، فقد بعثت برسالتي إلى السفير البريطاني يوم الرابع من شهر يونيو، وتسلَّمت رسالة (بوليصة تأمين على الحياة) يوم الخامس عشر من الشهر نفسه، وها هو اليوم الثالث والعشرون من شهر يونيو، لقد ربطت هذه الأحداث بعضها ببعض. ونظرًا إلى معرفتي بعالم الاستخبارات التآمري؛ فقد تفهمت أنَّ هذا العمل منهم كان منطقيًّا، لكنَّني أدركت - في الوقت نفسه- وجود شيء ما، فأردت أن أعرف ما هو.

استخدمت خبرتي في رسم صورة لهذا الرجل، فأدركت من حديثنا المختصر في الصباح أنَّني أتعامل مع (ظاهِره) فقط، وأنَّ الجزء المخفي أكبر من ذلك بكثير.

بدايةً، افترضت أنَّ الجزء الظاهر قد يكون صحيحًا، فربما كان يعرف صديقي مثنى، وربما لم يكن يعرفه. كان مثنى يومها في العراق، ولذلك لم أستطع الاتصال به للتحقق من صحة قوله، لكنَّني قلت لنفسي إنَّ من المعيب بعد عشر سنوات من العمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية أن أفشل في معرفة وجود لعبة ما.

لذا، وضعت ثلاثة خيارات، هي:

1. إنَّ آدم كان جهاديًّا، لكنَّني استبعدت ذلك؛ لأنَّ أصدقائي ومصادري كلهم يعرفون أنَّني معارضة للحرب والعنف في الشرق الأوسط، من الأطراف جميعها؛ لذلك، عليه أن يتوقع أنَّه سيخرج خالي الوفاض من هذه المحاولة.

2. إنَّ آدم كان عميلًا سريًّا، وهذا هو الاحتمال الأكثر ترجيحًا؛ نظرًا إلى نشاطي منذ الغزو، والتهديد الذي تلقيته قبل أسبوع.

هنا بدت لي اللعبة مثيرة؛ فإذا كان عميلًا سريًّا فإنَّ هذا يعني أحد أمرين: أولهما تمثيله جهةً معاديةً، وسعيه لمعرفة التقدم الذي حققته في مشروعاتي، وفي هذه الحالة لم يكن لديَّ ما أخفيه؛ فأنشطتي الداعمة للإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق قانونية في أي محكمة في العالم، ما عدا كوريا الشمالية وميانمار (أو مدينة نيويورك)، وأنا لا أخشى من أنَّه قد يحاول أن يثنيني عن موقفي؛ لأنَّه لا شيء يمكن أن يقنعني بالتخلي عن مساندتي للديمقراطية وحقوق الإنسان تحت أي ظرف كان؛ وفي حال أرادوا معرفة ما أنوي القيام به فسأكون مسرورةً لأبلغهم ذلك، وسيسمعونه مني مباشرةً.

أما الاحتمال الثاني الذي حيَّرني كثيرًا فهو أنَّ آدم قد يكون عميلًا سريًّا صديقًا يسعى إلى بناء فريق بهدف مواجهة ممارسات الاحتلال المسيئة والإستراتيجيات الحمقاء في واشنطن، ربما كان تابعًا لجهة تريد أن تدفع بالأمور في الاتجاه الصحيح.

وما زاد من توتري هو أنَّ وزارة الدفاع أبعدت وزارة الخارجية عن العراق؛ في ذلك الوقت كانت المنظمات المؤيدة للقضايا العربية تعيد تنظيم صفوفها في واشنطن على أمل التأثير في الاحتلال، ولو أنَّ إحدى هذه المنظمات طلبت رأيي لنصحتها بممارسة الضغط في اتجاه مختلف تمامًا، وهو اختيار إما محاربة الاحتلال من الخارج، وإما محاولة تحسين الأوضاع من الداخل، وسيكون الخيار صعبًا في كلتا الحالتين، لكنَّه يُمثِّل تحديًا للاحتلال.

3. إنَّ (ظاهِره) قد يكون حقيقيًّا؛ فربما كان صادقًا عندما قال إنَّ جموعًا مؤيدة للعرب في ميتشيغان تنوي تمويل مشروع سلام داخل العراق، ونظرًا إلى شهرتي في مقاومة العدوان العسكري والإرهاب؛ فربما اعتقد أنَّ الاتصال بي سيكون آمنًا، ولأنَّني مواطنة أمريكية؛ فإنَّ مشاركتي ستُوفِّر حماية للآخرين؛ إذ لا يمكن لأحد أن يتهمهم بمساندة العنف وأنا في هذه المجموعة، لكنَّني مع ذلك، لم أستطع تحديد الاحتمال الصحيح.

ولأنَّني عملت في الوساطة السرية؛ فقد كان عليَّ أن أمارس اللعبة، وأن أقابل هذا الرجل مرَّات عدَّة حتى أتوصل إلى معرفة حقيقته.

إنَّ من أولويات العمل في مهنتنا معرفة الشخص الذي أتصل به، وتحديد الأسباب الموجبة لذلك، ومن اللياقة أن يوافق على اللقاء الأول؛ لأنَّ هذا الشخص يكون قد بذل جهدًا كبيرًا لمعرفة شخصيتك، وفَهْم مشروعاتك. وهذه ليست عمليةً سهلةً؛ نظرًا إلى وجود عوائق كثيرة تعترض سبيل جمع المعلومات، ولهذا من المهم أنَّ تعرف السبب الذي جعل ذلك الشخص يبذل هذا الجهد للوصول إليك.

إنَّ هذا كله يُفسِّر كيف التقيت بشخصٍ باسم يوسف (المعروف باسم آدم) في الليلة الثالثة والعشرين من شهر يونيو عام 2003م، في جناحٍ لفندق فخم يطل على ميناء بالتيمور [280].

كان لهذا الميناء أهمية تاريخية، قلت لنفسي في تلك الليلة من ليالي الصيف الحارة، في هذا الميناء كان فرانسيس سكوت كي سجينًا في سفينة حربية بريطانية في أثناء معركة ماك هنري عام 1812م، وقد ظل في تلك الليلة يراقب السفن الحربية البريطانية، وهي تطلق نيران مدافعها، وظل يترقب بزوغ الشمس لمعرفة إن كانت دولتنا الفتية قد انتصرت على القوات البريطانية، في تلك الليلة الحزينة كتب قصيدة جميلة عنوانها (الراية الموشاة بالنجوم) التي أصبحت النشيد الوطني الأمريكي فيما بعدُ، في تلك الليلة وجدت أنَّ هذه المصادفة شاعرية؛ لأنَّ محادثتي تركزت على كيفية ضمان حقوق الديمقراطية الوليدة في العراق، وما إذا كانت هذه الديمقراطية ستوجد أصلًا.

لم أتصور في تلك الليلة أنَّني كنت أتحدث إلى عميل بريطاني يتحدث نيابةً عن السفير البريطاني جيريمي جرينستوك؛ لمنع المواطنين الأمريكيين من الدفاع عن الديمقراطية وحق تقرير المصير للشعوب الأخرى!

أريد اعتذارًا من ملكة بريطانيا! والحقيقة أنَّ حديثنا في تلك الليلة دار حول كيفية تحقيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية وحماية حقوق الإنسان في العراق، وهذا ما أثبتته تسجيلات المحادثة التي سجلها يوسف سرًّا، ثم أعطاها مكتب التحقيقات الفيدرالي [281].

**ليندا**ور: سوف نرفع قضية قانونية في محكمة الجنايات الدولية.

**يوسف**: أجل أجل.

**ليندارو:** للشعب العراقي حق سماوي لا يمكن التنازل عنه في اختيار حكومته؛ لذا فإنَّ فرض حكومة على هذا الشعب من الخارج سيُمثِّل انتهاكًا للقانون الدولي، سنذهب إلى المحكمة الدولية، ونقدم التماسًا للإقرار بحق الشعب العراقي في إنشاء أحزاب سياسية وإجراء انتخابات حتى لا تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا التدخل في عملية تشكيل الحكومة العراقية، هذا هو الهدف.

**يوسف:** والآن... .

**ليندارو:** أنا لا أعرف الجهة التي تمثلها، حتى وإن كنت لا توافق على ذلك تمامًا حاوِلْ فقط أن تُفكِّر فيه؛ لأنَّ الجزء الثاني منه مهم جدًّا، سنرفع دعوى قضائية لاستصدار قرار من المحكمة يعترف بالحقوق الطبيعية للشعب العراقي في اختيار حكومته، وتشكيل أحزابه السياسية، وفعل ما يريد، لا يمكن لأي قوة خارجية أن تختار حكومة للشعب العراقي، لا يمكن وجود حكومة عميلة في العراق.

**يوسف:** نعم نعم.

**ليندارو:** وثانيًا: لا يمكن إلا لحكومة يختارها الشعب العراقي أن تتحكم في صرف أموال النفط العراقي. فقط الحكومة التي يختارها هو... .

**يوسف:** هذا يبدو منطقيًّا.

**ليندارو:** الشعب العراقي.

**يوسف:** والآن، إلى أين وصلتِ مع مثنى والمحامي فيما يخص هذه العملية؟

**ليندارو:** مثنى موجود الآن في بغداد، من المفترض أن يكون قد اختار أحد المحامين، أو فريقًا من المحامين؛ لأنَّه يجب أن يكون للدعوى صفة عراقية، يجب أن يكون العراقيون هم مَن يطالبون بكرامتهم.

**يوسف:** نعم.

**ليندارو:** علينا مساعدتهم، ولكن علينا أن نكون بعيدين أيضًا، أنت تعرف ما أعنيه، لا يمكنك أن تقوم بذلك نيابةً عنهم، يتعيَّن علينا أن نعمل على تمكينهم، وأن نوفر الموارد المالية، يتعيَّن أن يتوافر شيء من المال من أجل النجاح في هذه المهمة، لا يفترض أن يكون المبلغ كبيرًا؛ أعني يمكن لمبلغ بسيط أن يساعدهم كثيرًا.

**يوسف:** حسنًا، القضية تستحق ذلك، لا أعتقد بوجود مشكلة في ذلك.

**ليندار:** وبعد ذلك ستتوافر ضمانة دولية لتنظيم العراق من الداخل، وسيتلقى مساعدة فنية لعرض قضيته أمام محكمة لاهاي، والمرافعة، والقيام بعمل المحامي الدولي.

**يوسف:** هل توجد ضمانات لنجاح ذلك؟

**ليندار:** لا توجد ضمانات في القانون الدولي.

**يوسف:** بالتأكيد.

**ليندار:** ولكن، كما تعلم، عليك أن تحاول... ، لا يمكنك السماح للولايات المتحدة أن تتصرف على هواها، نحن بحاجة إلى استخدام سوابق في القانون الدولي استعملتها الولايات المتحدة لنفسها.

**يوسف:** يبدو هذا معقولًا.

**ليندار:** يمكن أن يصبح الأمر نهائيًّا إذا أراد الشعب العراقي ذلك.

**يوسف:** حسنًا، بالتأكيد.

بعد عدَّة أشهر اعتُلقت بسبب الذي قلته ليوسف في تلك الليلة، واتُّهمت بتنظيم مقاومة ضد الولايات المتحدة [282]. ولذلك، فأنا أُعارض الفكرة القائلة بأنَّ الجمهوريين المؤيدين للحرب قد ساندوا الديمقراطية في بداية الاحتلال، وفي نهاية المطاف أَجبر ناشطو السلام حول العالم قادة واشنطن ولندن على قبول عمل إصلاحات ديمقراطية حقيقية؛ لأنَّنا دفعناهم إليها دفعًا، وهذا ما جعلهم يكرهوننا.

لقد التقيت يوسف مرَّتين؛ إحداهما في الثالث والعشرين من شهر يونيو، بعد نحو ثلاثة أسابيع من اتصالي بالسفير جرينستوك، والثانية يوم السابع عشر من شهر يوليو، كان ذلك عيد ميلادي، واعتقدت أنَّ تلك كانت لفتةً لطيفةً منه [283].

في نهاية اجتماعنا الأول أخذ يوسف يلمح إلى معرفته بعملي الاستخباراتي في قضية لوكيربي، ولكنَّه لم يكشف معرفته الكاملة بخلفيتي الاستخباراتية، إلا في اجتماعنا الثاني (والأخير) في السابع عشر من شهر يوليو.

يومها، تغيرت لغة المحادثة فورًا [284].

يوسف: عليَّ أن أقول إنَّهم يحبونك كثيرًا.

**ليندار:** حسنًا، هذا جيد.

يوسف: عليَّ أن أسألك بجدية... .

**ليندار:** حسنًا.

يوسف: هل أنتِ مستعدة للعمل معنا؟

**ليندار:** نعم، لقد تحدثت إليك عن هذا الموضوع لأُثبِت لك أنَّ التزامي حقيقي.

يوسف: جيد جيد، حتى الآن نحن سعداء لأنَّك ستنضمين إلينا، ولهذا طرحت عليك سؤالًا مباشرًا وصريحًا.

[ملحوظة للقراء: هذه هي طريقة العملاء السريين في الاتصال، وهي ليست نزيهةً ولا مباشرةً، بل على العكس من ذلك، فقد كان حديثنا مليئًا بالتورية، ومن المفيد التذكير بأنَّ هذه لعبة تضليل شريرة بتقاطعات منحرفة. وفي الأحوال كلها، فقد كانت هذه لعبتي، وأنا أعرف كيف ألعبها].

في اجتماعنا الثاني تبادلنا عبارات المجاملة مدَّة خمس دقائق، عندما كشفنا أوراقنا:

يوسف: يجب أن نعرف متى بدأت علاقتك بالاستخبارات العربية، هذا أمر مهم جدًّا؛ لأنَّ الأمريكيين- كما قلت- يتعاملون مع أولئك الأشخاص الموجودين فيها، ونحن لا نعرف مَن هم.

لحظة من فضلك، إنَّ الأشخاص الحقيقيين لا يتحدثون هكذا، لقد كشف يوسف المعروف بآدم أنَّه عميل سري، ولا يستطيع أن يتراجع عن ذلك الآن، لقد تغير كل شيء في تلك اللحظة. استمر يوسف في سؤالي عن أسماء مصادري العراقية، وبدأت فورًا أبحث عن فرصة لأقول له إنَّه من الاستخبارات الأمريكية. لقد كان مهمًّا إشعاره أنَّني كشفت هويته، فعندئذٍ يمكننا البدء بمحادثة حقيقية.

إذن، كيف يمكن أن أقول له ذلك؟ لقد راودتني الفكرة من لقائنا الأول القصير في حديقة تاكوما عندما أخبرني أنَّه يعرف مثنى، أخذت المحادثة منحًى متسارعًا، وبدت عدائيةً بعد كل عبارات المجاملة التي تبادلناها في بدايتها، فما لم يثبت العكس، فهذا لا يُمثِّل ذلك التيار

الاستخباراتي الذي يمكن أن أسانده. وفي مرحلة لاحقة، شهد صديقي بارك غادفري في المحكمة أنَّني أخبرته بخصوص الاجتماع، وشكوكي في أنَّ يوسف كان عميلًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي [285].

ومع ذلك، فماذا لو كان آدم - كما يُسمي نفسه- من ضمن تيار في وزارة الخارجية اعترف بأخطاء الاحتلال، وبدأ يأمل تحقيق شيء إيجابي لتصحيح الضرر الناجم عنها؟

وبالرغم من أنَّ هذا الاحتمال قد يبدو بعيدًا بالنسبة إلى مَن هم خارج اللعبة، فإنَّه يحتم على المجموعات المنشقة في الاستخبارات القيام به؛ فالسياسيون يسببون الفوضى، فيأتي دور العملاء السريين لتصحيح ما أفسدوه، وقد فعلت أنا ذلك مرَّات عدَّة في قضايا ليبيا والعراق، فإذا كان الأمر هكذا، فلربما انضممت إليهم.

وهكذا، ومع استمرار المحادثة، واصلت التحايل، وأخذت أسأل نفسي: إلى أي مدى أريد اغلاق الباب بقوة؟ كيف يمكن أن أترك ذلك الباب مفتوحًا قليلًا؟ ومع ذلك، كان عليَّ توضيح أنَّني أضع حدًّا بين ما أريد وما يريدون، فأنا لا يمكن أن أُؤيِّد الاحتلال، وفي حال بدت تعليقاتي قاسيةً فيجب أن يُفهم أنَّ مجموعة يوسف - أيًّا تكن تلك المجموعة- هي التي طلبت الصراحة، قبل أن يرسلوني، وأنا ناشطة معارضة للحرب، إلى الميدان في ساحة حرب هي العراق.

كان عليهم أن يعرفوا مواقفي، وكان عليَّ أن اقول لهم ذلك، ولا يمكن لأي منا أن يساوم في مثل هذه الحالة. لقد كانت الصراحة القاسية ضروريةً، ولكن، كيف سأُعبِّر عنها تعبيرًا دقيقًا؟

**ليندا‌ور:** ماذا لو أعددنا قائمة بأسماء الأشرار والطيبين؟ (تضحك).

**يوسف:** حسنًا.

**ليندا‌ور:** لقد قال لي مثنى شيئًا أزعجني.

**يوسف:** أكملي.

**ليندا‌ور:** مثنى لا يعرف شيئًا عنك.

**يوسف:** حركة غير مفهومة.

**ليندار:** أبدًا. [بكلمات أخرى، لقد كذب يوسف بخصوص كيفية معرفته لعملي].

يوسف: هل أخبرت أحدًا عن... [كان يعني: أجل، لقد كذبت، ولكنَّك لم تفضحينا لأنَّنا اتصلنا بك؟ هذا يعني نهايةً للمحاولة كلها إذا حاولنا عمل أي شيء في العراق].

**ليندار:** لا ألبتة. [لقد كذب يوسف، لكنَّني لم أخبر مثنى، الذي عاد للتو من بغداد، أنَّ أحد العملاء استخدم اسمه للاتصال بي].

**ليندار:** لكنَّ ما صدمني هو أنَّ مثنى كان في العراق، وكان يعقد اجتماعات يومية؛ اجتماعات يومية مع قوات الاحتلال، لقد كان يحاول الحصول على وظيفة استشارية مع قوات الاحتلال.

[هذا ما اعتقدت أنَّ يوسف يحاول معرفته مني].

يوسف: حسنًا.

**ليندار:** يعتقد أنَّه يساعد العراقيين.

يوسف: هل هذا ما قاله لك؟

**ليندار:** نعم، هذا ما قاله لي.

تحدثنا بعد ذلك عن العراقيين الذين عملت معهم في السابق، وعن إمكانية عودتي إلى العمل معهم مرَّةً أخرى، لكنَّ المشكلة هي أنَّني كنت أريد ذلك حقًّا.

يوسف: عندما ذهبت إلى السفارة، هل كنت تشعرين بالارتياح؟

**ليندار:** لقد كانت لي دائمًاعلاقات جيدة جدًّا مع العراق.

يوسف: دائمًا، منذ البداية؟

**ليندار:** علاقات جيدة جدًّا.

**ليندار:** ثم إنَّه يوجد رجل آخر موثوق به جدًّا، وقد أُفاجَأ لو علمت أنَّه ليس كذلك [أعني غير موثوق به بالنسبة إلى يوسف]، سأصاب بصدم.

يوسف: تحدثت عن القائمة، مَن الذي فيها؟

**ليندار:** آه، مثنى.

يوسف: حسنًا.

**لينداور:** أنا آسفة لأقول ذلك، أنا آسفة لأقول ذلك.

يوسف: حركة غير مفهومة.

**لينداور:** لا يستطيع حتى... ؛ أعني: إنَّ مثنى يعاني، وحقيقة أنَّه يعاني... فهذا يعني الكثير بالنسبة إليَّ.

يوسف: أجل أجل.

**لينداور:** لا يمكنني الذهاب إلى العراق إلا إذا كنت أعمل؛ أي أقوم بالمهمة مثلما تطلب.

يوسف: تمامًا.

**لينداور:** لا أستطيع.

يوسف: حسنًا، سوف نتحدث عن ذلك.

**لينداور:** حسنًا، لا أستطيع أن أذهب إلى العراق، وأتظاهر أنَّ الوضع مقبول، لا أستطيع فعل ذلك.

يوسف: أجل أجل.

**لينداور:** أعني، عليك أن... عليك حقيقة أن... ؛ أعني إذا أردت أن أكون عميلةً لكم فلا مانع من ذلك.

يوسف: هذا جيد.

**لينداور:** ولكنَّني لا أستطيع أبدًا... .

يوسف: أكملي.

**لينداور:** لا أستطيع... لا أستطيع تبرير الأمر.

يوسف: إذن، هل أقول إنَّك لن تذهبي ما لم نطلب إليك ذلك؟.

**لينداور:** نعم نعم.

ربما كان المسكين مثنى سيصاب بالرعب لو سمع أنَّه يوصَف بالمتعاون، وهو في حقيقة الأمر ملتزم بصنع السلام وبناء المجتمع؛ فقد قضى حياته في معارضة العقوبات، وجلب المساعدات

openkan.com

الإنسانية للشعب العراقي. ولكن، كان يتعيَّن عليَّ نقل وجهة نظري، لقد كان ذلك ضروريًّا، كان عليَّ أن أُوضِّح موقفي.

في هذه اللحظة تحول حديثنا إلى حديث عملاء سريين، ولم يعد ممكنًا التظاهر بغير ذلك. قبل نهاية الاجتماع قدَّم يوسف تلميحات مشوشة، ولم يُوضِّح إذا كانت مجموعته تنوي تحسين وجه الاحتلال أم لا، لكنَّني أوضحت موقفي المعارض لسياسات الاحتلال، وكان حديثي إلى يوسف قد كشف الجوانب الشريرة لقانون الباتريوت، فقد تحدثنا في الاجتماع الثاني عن معلوماتي الخاصة بقضية لوكيربي، وذكرت بعض الوثائق التي رغبت أن يطلع عليها.

ولكم أن تتصوروا ما شعرت به بعد أسبوع حين أنهيت عملي، وقفلت عائدًا إلى البيت، لأجد تلك الوثائق ملقاةً على مكتبي، وكانت إحدى خزائن الملفات مكسورةً، أدركت حينها أنَّ شخصًا ما اقتحم بيتي، وقد عرفت مَن هو.

كنت سأقضي ساعات وأنا أبحث عن تلك الوثائق؛ لأنَّها كانت مدفونةً بين كومة من الملفات، لكنَّني كنت أعرف مكانها تحديدًا، وأعتقد أنَّ يوسف احتاج إلى ساعات ليعثر عليها.

اقتنعت أنَّ باسم يوسف نفَّذ تفتيشًا غيرَ مصرَّح به. كان مثل هذا التفتيش غيرَ قانوني قبل إصدار قانون الباتريوت، وهو انتهاك صارخ لحقوقي الدستورية بحسب التعديل الرابع، وهذا ما تقوم به الشرطة السرية في الأنظمة العربية الدكتاتورية، أو في جمهوريات الموز في إفريقيا.

لا يوجد داعٍ أو مُسوِّغ لإصدار مذكِّرة تفتيش؛ لأنَّني لم أكن متورطة في أي نشاط إجرامي؛ فقد كانت ممارساتي كلها تدعم الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق.

لكنَّ الحكومة لم تعد بحاجة إلى إذن بالتفتيش لدخول البيوت الخاصة وتفتيشها من دون معرفة ساكنيها؛ فقد أصبحت الشرطة الاتحادية تتصرف على هواها من دون إلزام نفسها بإبلاغ صاحب البيت بعد ذلك، وأعتقد أنَّني فاجأتهم وهم في البيت؛ لأنَّهم تركوا الوثائق، وخرجوا من الباب الخلفي.

أصبحت تفاصيل المؤامرة تتضح أكثر؛ فعندما اقتحموا البيت لم أكن أعرف أنَّ يوسف كان عميلًا سريًّا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، كنت قد استنتجت أنَّه شاب متهور أفقدته الحرب

اتزانـه، ولكنَّنـي كنـت أيضًـا مرهقةً، وغـيرَ متزوجـة، ولم أكن بحاجـة إلى رجال غـير متزنين يقتحمون بيتي، ويعبثون بمكتبي، هل يمكنكم تصور هذا المشهد؟

بعد أيام شعرت بانزعاج أكثر عندما هاتفني يوسف ليطلب الأوراق التي تركها وراءه عندما خـرج مسـرعًا مـن بيتي [286]. لم يعتذر عـن اقتحامه بيتي من دون إذن، لقـد أراد الأوراق فقط، قلت له بعد أن استعدت هدوئي: يمكنك الحصول عليها إذا كنت بحاجة شديدة إليها.

لم ينتـهِ الأمـر عنـد هـذا الحـد؛ إذ طلـب إليَّ أن أتـرك الأوراق في مغلَّف بحديقـة للأطفال قريبة من بيتي [287]. عندها سـألت نفسـي: هل كان يراقبني وأنا أُروِّض كلبي؟ فطلبه يشـير إلى أنَّه قد درس تضاريس الحي الذي أقيم فيه.

اقتنعـت أنَّنـي إذا رفضت تسـليم الأوراق فإنَّه سـيقتحم بيتي مرَّةً أخـرى ويأخذها، لم تكن لديَّ أدنى فكرة عما يمكن أن يفعله أيضًا، ولم تكن لديَّ رغبة في معرفة ذلك؛ لذا فقد استجبت لطلبه، وتركت المغلَّف في الحديقة.

كل ذلـك يُوضِّح الممارسـات السـيئة التي تَسـبَّب فيها قانـون الباتريوت، هـذا القانون الذي أربك المواطنين العاديين الملتزمين بالقانون الذين يتوقعون من العملاء الفيدراليين أن يتعاملوا مع الجمهور بحكمة، إنَّ من شأن ذلك أن يطلق جرس الإنذار داخل الكونغرس.

بدايةً، وقبل كل شيء، فإنَّ من المعيب أن يُعامَل أي شخص يدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كما لو كان مجرمًا.

لقـد أصـر الكونغرس - عند إقرار القانـون- على أنَّ قوانين المراقبة التـي تنتهك الحريات الشـخصية لا تنطبـق إلا على الإرهابيين فقط، والحقيقة أنَّ مكتـب التحقيقات الفيدرالي أفاد بأنَّ المكالمات الدولية فقط هي التي ستخضع للمراقبة.

لكنَّ خبرتي تُثبِت أنَّ هذا الوعد كان كاذبًا؛ لأنَّ المكتب يستخدم قانون الباتريوت في ملاحقة الناشطين السياسيين أيضًا، حتى أولئك الذين يساندون الديمقراطية، وينبذون العنف.

وهنـا أسـأل: مـاذا سـيحدث لـو أنَّ الشـرطة الفيدرالية لاحقـت مواطنـةً أمريكيـةً ملتزمةً بالقانـون، تدافـع عن حقها في حمل السـلاح الـذي يكفله التعديل الثاني من الدسـتور؟ في هذه

الحالة سيُقتَل شخص ما. وبحسب خبرتي الشخصية، فإنَّني لن أتعاطف مع شخص مسيء مثل يوسف، إذا ضُبِط متلبسًا وهو يسرق وثائق من دون إذن تفتيش، فيقتله شخص لم يكن يعرف هويته، هذه بذاءة وانتهاك صارخ لكل ما تمثله قيم وطننا العليا، ومن المؤكد أنَّ ذلك سيُفضي إلى المزيد من المشكلات؛ لأنَّ القانون قد صيغ بطريقة سيئة.

أما بالنسبة إليَّ فقد كان يوسف محظوظًا؛ لأنَّني وصلت إلى البيت قبل (أليس) زميلتي في السكن، وهي امرأة ملتزمة بالقانون كانت تحمل مسدسًا مرخَّصًا في حقيبتها طوال الوقت؛ لحماية نفسها من أي شخص يحاول سلبها، أو يقتحم بيتها.

ولو أنَّها ضبطت باسم يوسف المدعو آدم، وهو يعبث بمحتويات خزانتها، لأطلقت عليه النار من دون تردد، فما الذي كان سيحدث لو أنَّها قتلت عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي المجهول الذي لا يحمل إذن تفتيش؟ هل ستُقدَّم إلى المحاكمة؟ ماذا لو رد بإطلاق النار عليها، وقتلها في بيتها؟ مَن سيكون الملوم في هذه الحالة؟

أنا سأقول لكم: إنَّهم أعضاء الكونغرس الذين أقروا هذا القانون السيئ الذي أعلن الحرب على المواطنين الأمريكيين النزيهين في انتهاك صارخ للحماية الدستورية.

إنَّ أعضاء الكونغرس الذين صوَّتوا لصالح هذا القانون خائنون لوطننا، ولكنَّني أستبق الأحداث.

بعد نحو ثلاثة أسابيع تلقيت مكالمة أخرى من آدم، قال فيها إنَّ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي حققوا معه، وإنَّه يشعر بالخوف [288]. أعطيته اسم محام معروف، ولكنَّني لم أكن متأكدةً أنَّه يُعِد مكيدةً للإيقاع بي، أو أنَّه في ورطة حقيقية، ومع ذلك فقد أصر على وجود بعض المستثمرين الذين قد يُموِّلون مشروعي في العراق، لم أكن متأكدةً إن كانوا نزقين مثله. وفي الأحوال كلها، فإنَّ سلوكه أخافني؛ ولكن، كيف يمكن أن أقع في مشكلة لمجرد إعطائه اسم محامٍ؟ فنحن لم نصل بعدُ إلى مرحلة أصبح فيها هذا التصرف غير قانوني.

وبالتزامن مع هذه التطورات، فقد كان الوضع في العراق يتدهور بسرعة، وكانت الحاجة مُلحَّةً إلى وجود شخص ما لتغيير سياسات الاحتلال المدمرة، لقد كان العراق على شفير الهاوية، وكنت أعرف جيدًا ما قد يعنيه ذلك.

إذا كان يوسف يأمل أن يُبعدني عن مشروعاتي، فإنَّه فشل في ذلك فشلًا ذريعًا؛ فقد نقلت تهديدي برفع دعوى قضائية إلى الأمم المتحدة، وأثنيت في رسالة إلى السفير الفرنسي مارك دي لا سابلييه، في الثالث والعشرين من شهر يوليو عام 2003م (وهذه أيضًا اعترضها مكتب التحقيقات الفيدرالي)، على الموقف الشجاع للرئيس جاك شيراك في معارضة الحرب [289].

جاء في الرسالة: «ننوي أن نُثبِت أنَّ المحاكم الدولية يمكن أن تُحقِّق العدالة للدولة الضعيفة في وجه استبداد المحتلين غير الشرعيين... بطريقة قوية فاعلة من دون اللجوء إلى العنف.

«إنَّ إفشال المحاكم سيكون من أكبر الأخطاء في نزاع عسكري محفوف بقرارات سيئة كثيرة، وإذا حاولت الأمم المتحدة منع المحاكم من كفالة القانون الدولي للشعوب كلها - بالتساوي، ومن دون تحيز - فسيكون صعبًا قول إنَّ العنف ليس السبيل الوحيد لتحقيق العدالة، وستصبح الدول التي ترسل الأسلحة والجنود إلى العراق أهدافًا رئيسةً».

وكما ترون يا أصدقائي، فإنَّ هذا قد يُعرِّضني للاعتقال؛ لأنَّ دعمي للانتخابات الحرة، ولسجون خالية من التعذيب قد يوصَف بأنَّه (تنظيم مقاومة ضد الاحتلال الأمريكي) [290].

في بيان الاتهام، ادَّعى يوسف أنَّه قدَّم نفسه لي بوصفه عميلًا للاستخبارات الليبية [291]، وهذا ما صدمني؛ لأنَّني اعتقدت أنَّه من الاستخبارات الأمريكية، وتجدر الإشارة إلى أنَّني لم أجتمع به بعد اللقاء الثاني.

ربما أرادت وزارة العدل أن تدينني أمام الرأي العام لتعبيري عن رأيي، لكنَّها وجدت صعوبةً في إقناع القاضي وهيئة المحلفين بذلك، لقد كانت تعرف هذا، لذلك جعلت يوسف يدَّعي أنَّه عميل ليبي.

إذا سألتم: هل يستحق الأمر هذا العناء كله؟ فإنَّني أجيب بكل ثقة: نعم. فإذا كان دعم الديمقراطية الحقيقية في أي مكان من العالم يُصنَّف بأنَّه (تنظيم مقاومة ضد الاحتلال الأمريكي)، فأرجوكم أن تقبلوني عضوًا في هذه المقاومة، إنَّ هذا الاتهام يبين أنَّ أمريكا تعاني خللًا فظيعًا، وأنَّه قد آن الأوان لكي تستعيد عافيتها.

ليس المُحيِّر في الأمر تركيز نشاطي على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق الجديد، وإنَّما الهجوم الذي شنته عليَّ الحكومتان البريطانية والأمريكية بسبب ذلك، وهذا يعني أنَّ اعتقالي يفضح زيف التحرير وكذبه، أليس كذلك؟

أشعر أنَّني أوقعتكم في حيرة، وقد تقولون إنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا دعمتا الديمقراطية في العراق من دون حاجة إلى مراقبين مثلي، أليس هذا هو التبرير الأساسي للغزو؟

اسمحوا لي أن أقول لكم إنَّ هذا غير صحيح؛ لأنَّ الانتخابات الحرة لم تكن ضمن المخطط المرسوم لمستقبل العراق، وقد عمل النشطاء داخل العراق وخارجه على محاسبة الولايات المتحدة، وحققنا انتصارًا حاسمًا في النهاية، لكنَّ هذا كان انتصار الشعب على السياسيين؛ لأنَّ واشنطن ولندن لم تُحبِّذا تدخلنا إطلاقًا.

أجل، لقد أوضحت السياسة الأمريكية الحقيقية التي أعلنها بول بريمر (قيصر العراق) في الخامس عشر من شهر نوفمبر عام 2003م، أنَّه لن يكون للشعب العراقي أي حق أو رأي مباشر في اختيار حكومته. [292]

كان بريمر وطاقمه في سلطة التحالف المؤقتة ينوون اختيار القادة الجُدد الذين ستتألف منهم الحكومة الانتقالية، وكانت الخطة تهدف إلى تشكيل مجالس سياسية في المحافظات العراقية، تضم متخصصين وخبراء وشيوخ عشائر، وتشرف عليها لجنة تنظيمية من (15) عضوًا يختارهم الأمريكيون أيضًا.

وكان هذا المجلس سيختار ممثلين منه لحضور المؤتمر الوطني الذي سيكلف بصياغة دستور دائم، واختيار مرشحين للبرلمان الانتقالي المؤلَّف من (250) عضوًا.

أما هذا البرلمان فكان من المقرر أن يختار الرئيس والحكومة من بين أعضائه، وكانت هذه العملية الملتوية ستؤدي إلى تأجيل الانتخابات المباشرة سبع سنوات قادمة.

كان الصمت المُطبِق يُخيِّم على أرجاء القاعة عندما أعلن بريمر هذه الخطة المقنَّعة للاستبداد الأمريكي في العراق، ولما انتهى من قراءتها انفجرت صيحات من كل مكان: كلا كلا.

قبل ذلك، كانت قرارات كثيرة سيئة قد فُرِضت على العراق، لكنَّ محاولة حرمان الشعب العراقي من حقه في اختيار حكومته من خلال الاقتراع المباشر، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقولون، حيث قوبلت الخطة بمقاومة علنية، وقد خرج آية الله السيستاني من معتكفه في النجف ليصدر فتوى تعارض اقتراح بريمر، جاء فيها:

«لا توجد أي ضمانة بأنَّ المجلس سيضع دستورًا يتطابق مع المصالح العليا للشعب العراقي، ويُعبِّر عن الهوية الوطنية، القائمة على الإسلام والقيم الاجتماعية النبيلة» [293].

لذلك، فقد أُنقذت الديمقراطية في العراق نتيجةً للثورة الشعبية التي قلبت المخطط الأمريكي رأسًا على عقب، ولكن، ما الذي حدث لصديقي الطيب مثنى الحانوتي؟

بينما كان المنفيون العراقيون الآخرون يتخبطون وهم يحاولون إنشاء قاعدة دعم سياسي لهم داخل العراق، كان مثنى يواصل نجاحاته بوصفه صانعَ سلام لا متعاونًا، وقد كرَّمه الشعب العراقي مُعترِفًا بدوره في إرسال المساعدات الإنسانية في أثناء مرحلة فرض العقوبات.

ولو أنَّه حظي بدور في القيادة العليا للعراق الجديد، لشعر العالم بارتياح شديد، ولكان ذلك خطوةً صحيحةً باتجاه السلام الحقيقي؛ نظرًا إلى التأييد الكبير الذي حظي به بين الناس العاديين.

إذن، ما الذي فعله المنفيون العراقيون الموتورون للإطاحة بهذا الرجل البارز؟ لشعورهم بالغيرة من اتصالاته الواسعة في عموم العراق؛ فقد عمل المنفيون السابقون بحماس شديد من أجل اعتقال مثنى داخل الولايات المتحدة، وقد نجحوا في ذلك بعد خمس سنوات من سقوط نظام صدام حسين؛ إذ اتُّهِم في شهر مارس عام 2008م بأنَّه (عميل عراقي غير مرخَّص)؛ بسبب الادعاء السخيف القائل إنَّه حصل على مليوني برميل نفط من حكومة صدام [294].

مليونا برميل نفط!

لقد صُعقت عندما سمعت ذلك، بقيت صامتةً لا أقوى على الكلام، ثم انفجرت ضاحكةً؛ لأنَّ الاتهام كان غبيًّا، كانت أول مرَّة التقيته فيها عام 2002م عندما كنا نشارك في حملة مناهضة الحرب والعقوبات [295]. وبسبب تاريخي الماضي؛ فقد عملت جاهدةً لمعرفة أكبر

قدر من المعلومات عن حياته الخاصة، ووفقًا لما توصلت إليه، فإنَّ هذه الاتهامات هي هُراء لا يستطيع التبجح به سوى المنفيين العراقيين، وهم عادةً خياليون كثيرًا في مؤامراتهم، ولم أستطع طوال سنوات تعاملي مع ملف العراق، أن أتغلب على الشعور بالدهشة كلما سمعت روايةً خياليةً جديدةً زاخرةً بالكذب والعدوانية، وأعتقد أنَّهم يستحقون الجوائز في الأدب الخرافي.

يوجد مثل يقول: «إنَّك تستطيع الحكم على الرجل من قوة أعدائه». فإذا وجدت أنَّ المنفيين العراقيين لا يحبون شخصًا ما، فإنَّ هذا الشخص يتحلى بالنزاهة، مثل مثنى الحانوتي، ولا شك. والخلاصة هي أنَّه إذا كانت مجموعات المعارضة في واشنطن، التي يقودها نائب الرئيس تشيني والسيناتور جون ماكين، تعارض أنشطتك، فلا بُدَّ أنَّك تقوم بعمل شيء صحيح.

كنت على وشك اكتشاف هذه الحقيقة بنفسي.

obeikan.com